

كنعان: لبنان ليس مفلساً بل منهوب موازنة 2020 يجب أن تكون واعدت

انتقل مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2019 الى مشرحة مجلس النواب الرقابية، متأخراً عن موعد وصوله اكثر من سبعة اشهر. بالتالي مع انقضاء نصف السنة المالية، فان عامل الوقت لم يعد ضاغظاً كون العمل ينصب على موازنة خدمت نصف "عسكريتها"، مع اهمية التركيز على البعد الاصلاحى الذي ينتظره الداخل والخارج



رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان.

لأن السنة على الباب، يفضل رئيس لجنة المال والموازنة النيابية ابراهيم كنعان في حوار مع "الامن العام"، التركيز على موازنة 2020، على ان تصل في موعدها الدستوري الى مجلس النواب، متضمنة رؤية اقتصادية تأتي الموازنة لترجمتها وليس العكس.

هل يمكن اعتبار اقرار مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2019 في مجلس الوزراء تصحيحاً لمسار المالية العامة؟ كيف تنظر الى هذا الامر؟ من المبكر الحكم على هذا الامر، لانه كما يقول المثل "اسمع تفرح جرب تحزن". ان شاء الله هذه المرة ينقلب المثل ليصبح "نسمع نحزن ونجرب نفرح"، لان ما نسمعه لم يتضح بعد، والحكم على الموازنة يكون بعد دراستها في مجلس النواب وقرارها في الهيئة العامة. كما يقول الرئيس نبيه بري يصل كثير من القوانين وتكون "مدهنة" وتخرج من عندنا "متنوفة"، والعكس هو الصحيح. بخبرتي المتواضعة اقول انه قبل انتهاء كل المسار الحكومي والنيابي لا يمكن اعلان موقف وتقييم نهائي. ما نستطيع قوله في الامكان ان يكون مشروع قانون الموازنة افضل واحسن من ذلك بكثير، لان الموازنة تحتاج الى رؤية اقتصادية والى كيفية تعزيز النمو وتخفيض العجز، ليس عبر "عملية تشليح" اما عبر تكبير الإيرادات. هذا الامر يحتاج الى سياسة اقتصادية معينة، والى تعزيز قطاعات منتجة وانتهاج مسار معين في الاستثمار والتوظيف، وعبر العمل مع المصارف للبحث في امكان تخفيض خدمة الدين العام. كل ذلك يكون من خلال استعادة الثقة وليس بالقوة. هناك جملة عوامل يقول الجميع انها ليست متوافرة

الان وفي هذه الموازنة تحديداً، لكننا سنسعى الى ان تكون موجودة. من هنا يأتي دورنا نحن كنواب. في لجنة المال والموازنة كان لنا صولات وجولات في هذا المجال، واصدرنا 39 توصية في عامي 2017 و2018 لتحقيق اصلاحات بنبوية، وهذا ما سنى كم تم احترامه من الحكومة، وكيف ستكون الترجمة بعد صدور الموازنة من مجلس النواب.

كيف سيتلقف مجلس النواب مشروع قانون الموازنة لاسيما انه يصل بعد انقضاء نصف السنة المالية؟

هذا موضوع يشكل عاملاً سلبياً، لان الموازنة لا تبقى موازنة اذا وصلت في غير وقتها. الموازنة هي النفقات والواردات، اي

ما هو وضعنا المالي قبل بدء السنة المالية، وطالما انقضى نصف السنة المالية يعني اننا نتحدث عن امر واقع. هنا لا بد من القول ان الحكومات المتعاقبة في زمن الطائف لم تحترم الموعد الدستوري للموازنة، وكثير لا يعرفون معنى ذلك ويعتقدون انه امر شكلي، بينما هذا الامر هو الجوهر وهو الذي يجعل الموازنة ذات تأثير او عديمة التأثير.

ثمة رهان على شخصكم كرئيس للجنة المال والموازنة في تكثيف الاجتماعات تمهيداً لاحالة مشروع قانون الموازنة الى الهيئة العامة في وقت قياسي. هل ستعمد الى ذلك؟

هذا رهان خاطئ، لان الرهان هو مراقبة الموازنة بفاعلية عند وصولها وليس اخراجها

بسرعة، ومن اسس عملنا الرقابة البرلمانية على قانون الموازنة وليس المصادقة عليها من دون مراقبتها ودراستها. الرهان على لجنة المال وعلى شخصي وعلى المجلس النيابي ككل، هو ان يقوم بهذه الرقابة الضرورية الصارمة على احترام الاصلاحات المطلوبة من الحكومة، والتي فرضناها على انفسنا قبل مؤتمر سيدر، والتي هي اصلاحات لجنة المال والموازنة التي صادقت عليها الهيئة العامة، لاننا اصبحنا كمن يبحث عن حلول ونريد الايتان بايرادات وتخفيض الانفاق بوعاء "مفخوت". وهذا لن يوصل الى نتيجة لان اساس البنيان مهترئ، ويتسرب منه كل شيء. علينا بناء قاعدة صلبة، وهذا هو الاصلاح المطلوب بنبوية، وذلك من خلال اجهزة الرقابة والرقابة المسبقة على القروض والهبات واستدانة بسقف معين مرتبط بالعجز المقدر، وليس بالعجز المحقق والفعلي الذي قد يصل الى الاف المليارات. ثمة امور بنبوية يجب ان تكون موجودة حتى نستطيع القول اننا انجزنا عملنا، وهذا هو الرهان علينا كلجنة مال وموازنة ومجلس نيابي، وهذا اهم من الرهان على الوقت، لانه مع الوقت الذي انقضى يجعل من اي تأخير ليس له سلبية كبيرة. من المؤكد انني ساقوم بالجهد الكبير بحيث تعقد جلسات صباحية ومساوية يومية، وهذا يتطلب نصاباً وتجاوباً من الوزارات والادارات والمؤسسات العامة، وان يكون النقاش منصبا على الامور الجوهرية.

غالباً ما يتم ادخال تعديلات على مشروع قانون الموازنة المرسل من الحكومة، هل انتم في هذا الوارد؟

ولا مرة خرجت الموازنة من عندنا من دون تعديلات. ما اراه راهنا نقرأه ونتابعه ونضع الملاحظات، وهذا امر صحي.

متى تتوقعون الاقرار النهائي لقانون الموازنة؟ لا يمكننا تحديد الوقت، لكن يجب ان لا تطول الى اكثر من هموز.

هل تعتبرون مشروع قانون الموازنة الحالي مشروعاً واعداً؟

”

لبنان بلد لا تتوازر له ادارة مالية صحيحة ولا تحترم فيه القوانين

اذا خفضنا نقطة من الفوائد على الدين العام نوفر الف مليار ليرة

“

المشروع الذي يجب ان يكون واعداً هو مشروع قانون موازنة 2020، الذي من المفترض ان يصلنا الان. عملياً علينا عدم الرهان كثيراً على قانون موازنة 2019 وان نبدأ العمل لكي يكون مشروع موازنة 2020 في ايلول وكحد اقصى في تشرين الاول، قد وصل الى مجلس النواب.

هل انتم راضون عن الاصلاحات التي تضمنها مشروع الموازنة ام كان المطلوب اصلاحات اكبر؟

من المؤكد اننا نستطيع القيام بالاكتر، علماً ان الموازنة بذل فيها جهد، ولكن الاصلاح ليس تخفيضات وضرائب فقط، وهذا ليس اصلاحاً، بل الاصلاح الفعلي هو الاصلاح البنوي، القائم على رؤية تحدد ماذا تريد من الموازنة لجهة تعزيز الاقتصاد، وتحقيق النمو وكيفية تحقيقه وفق اية آليات وعبر التوظيف في اية قطاعات، وكيفية مكافحة الفساد. كيف نتحدث عن مكافحة الفساد وديوان المحاسبة يوجد فيه ستة قضاة من اصل ستين قاضياً، والحكومة تعرف ان هناك قطع حساب ولم يتم ملء هذا الشغور الى اليوم؟ كيف يكون مكافحة الفساد بهذه الطريقة؟ الا يقودنا ذلك الى الشك بأن المطلوب الاستمرار على المنوال السابق ذاته؟ من عشر سنوات وانا اطالب بقطع الحسابات والحكومة التزمت انجاز كل المطلوب، فلماذا لم تعط ديوان

المحاسبة الامكانات المادية والبشرية للقيام بعمله؟ كيف تكون مكافحة فساد وفي هيئة التفتيش المركزي عشرة مفتشين ماليين لكل لبنان؟ هذه الاجهزة من مجلس الخدمة المدنية في التوظيف الى التفتيش المركزي في كل القطاعات الى ديوان المحاسبة الذي له وظيفتان: ادارية للرقابة، وقضائية يحكم باسم الشعب اللبناني وقراراته مبرمة.

هل يمكن اعتبار ان الحكومة استجابت لتزاماتها في مؤتمر سيدر؟
سندرس الموازنة لنرى كم التزمت اصلاحات سيدر، واهم ما كان مطلوباً هو خفض العجز. هذا قبل ان نحلل الارقام ونرى فعلياً على اي اساس استندنا حتى نصل الى نسبة العجز المقدر اليوم.

ما مدى رضاكم عن تخفيض نسبة العجز في الموازنة؟

هناك مجهود وضع للوصول الى الرقم المقدر، وسنرى امكان ان يطبق او لا يطبق. في السنوات الماضية وضعت ارقام للعجز وتم تجاوزها، اليوم ليس مهما وضع رقم، انما المهم البحث في امكان تحقيق هذا الرقم، وهذا يتوقف على الإيرادات الملحوظة كما يتوقف على النفقات الملحوظة.

ماذا عن خطة معالجة الدين العام وخدمة الدين العام؟

اين هي هذه الخطة؟ هذا الامر يحتاج الى رؤية. من الامور المفقودة اليوم انه لم ينجز قبل اعداد الموازنة رؤية اقتصادية وتقرر في الحكومة وتكون هي خطتها. في كل دول العالم تأتي الموازنة لتترجم خطة ورؤية معينة بالارقام. نحن نقوم بالعكس، نضع الارقام ثم نسقط عليها كل وضعنا الاقتصادي، وهذا ما يؤدي الى حالة انعدام الوزن.

هل من جديد حول قطع الحساب وما هو الحل؟

عندما نتحدث عن حل يعني نحتاج الى تسوية، ولا يوجد حل الا باحترام الدستور، اما ان نحترم الدستور او لا نحترمه. منذ



نريد ان
تصل البنا
موازنة
2020
في المهلة
الدستورية.

الكهرباء التي عجزها يبلغ ملياري دولار. اذا صلينا ومشينا بهذا المسار نوفر ثلث العجز اذا لم نصل الى النصف، ومع الاضافات التي ذكرتها نستطيع ان نقفل العجز. لبنان ليس بلدا مفلسا لكن لا تتوافر له ادارة مالية صحيحة، ولا تحترم فيه القوانين. انه بلد منهوب.

■ ماذا عن التقرير المنتظر حول التوظيف في القطاع العام؟
□ سيكون تقريبا صادما، لكنه سيشكل نقطة تحول كبيرة في البلد، وسيكون تاريخيا وموثقا لمستنداته وبالخلاصات التي وصلنا اليها، وبجميع الهيئات الرقابية التي شاركت فيه، ومن كل النواحي التي تدل على ان هذه الدولة اذا احترمت القانون توفر 50 في المئة من هدرها. هذا التقرير سيشكل مرجعية في المستقبل لسنوات قادمة بعدما حددنا مكانم الخلل الذي له ثلاثة مستويات: مجلس الوزراء الذي ارتكب اخطاء كبيرة، الوزارات والوزراء كذلك ارتكبوا اخطاء، المؤسسات العامة ومجالسها. هذا التقرير يجب ان يحرك الهيئات الرقابية والقضاء.

خفض العجز والى اقتصاد فيه نمو لان النمو سيصل الى الصفر، مع ما يشكل ذلك من خطر على القطاع العام والخاص. لذلك لا بديل من الحلول الرؤيوية لتغيير واقعنا المالي والاقتصادي، ولا يمكن ان نبقى على هذا السقف المنعدم الرؤية، وفي كل مرة ننزل تحته وهو ينخفض ايضا. فكيف نعالج الهدر؟ في موازنة 2017 خفضنا 1200 مليار ليرة اعادوها في الهيئة العامة بذريعة ان السنة انتهت، ولم يعد في الامكان التخفيض، وكان وعد بالالتزام بهذا الخفض لاحقا. لكن ماذا فعلوا؟ بالنسبة الى الجمعيات 750 مليار ليرة سنويا، والتجهيزات بمبلغ 400 مليار ليرة في السنة، وابنية حكومية كلفتها 117 مليار ليرة سنويا. كيف نعالج خدمة الدين مع وصول الفوائد الى ارقام قياسية؟ اذا خفضنا نقطة من الفوائد على الدين العام نوفر الف مليار ليرة. بالنسبة الى التهرب الضريبي كيف نقفل معابر التهريب ونفعل الجباية وموضوع الجمارك مع وجود تقارير عن هدر بنحو 4 مليار دولار؟ اذا قلنا ان هذا الرقم مبالغ فيه، نقبل بتحقيق مليار دولار. كل ذلك مع

التسعينات يتم الاحتيال على الدستور الذي يئس من هذه الممارسات، بالتالي هل ندفن الدستور؟ هناك حل واحد هو قطع حساب يتضمن كل الحسابات المالية، على ان تنجز كل قطوعات الحسابات من سنة 1993 الى اليوم حسب الاصول، واذا لم تنجز نكون نفعنا ما لا يجب فعله، وهو تغطية تسوية على حساب المال العام.

■ هل ستضغطون على الحكومة لكي تلتزم المهل الدستورية والقانونية لاحالة مشروع قانون موازنة 2020 على مجلس النواب؟
□ هذا ما طلبته من النواب ومن لجنة المال والموازنة. قلت لزملائي في اللجنة في الاجتماع الاخير انكم اذا اردتم ان تكونوا صادقين مع انفسكم ومع طروحاتكم ومواقفكم ومع عملنا كجنة، عليكم تشكيل لوبي عابر للكتل النيابية للضغط على السلطة التنفيذية لتحقيق الاصلاحات المطلوبة، ولتقديم مشروع موازنة في المهلة الدستورية مع رؤية اقتصادية واصلاحات بنوية، مع تفعيل اجهزة الرقابة وحسابات مالية شفافة، لان كل ذلك يوصلنا الى